



## التبعية الاقتصادية

إعداد  
الباحث الاقتصادي

**بسام جوني**

كانون الاول 2017

## الفهرس

1	المقدمة
1	أولاً : أنواعها
2	1. التبعيّة التجاريّة
2	أ. مؤشّر درجة الانكشاف الاقتصادي
3	ب. مؤشّر الميل المتوسط للإستيراد
4	ج. مؤشّر التركّز السلعي للصادرات
5	د. التوزّع الجغرافي للتجارة الخارجيّة اللبنانيّة
7	2. التبعيّة الغذائيّة
7	أ. نسبة التبعيّة الغذائيّة
7	ب. الفجوة الغذائيّة
8	3. التبعيّة الماليّة
8	أ. نسبة الديون الخارجيّة إلى الناتج القومي الإجمالي
9	ب. إعادة جدولة الديون وشروطها
9	4. التبعيّة الإغترابية
10	ثانياً: أسبابها
10	1. الغزو الثقافي
10	2. التخلف الإقتصادي
10	3. إتفاقيات تجاريّة غير عادلة
11	4. هجرة الأدمغة
11	5. الإرتباط بالعملات الأجنبيّة
11	6. الإستثمار الأجنبي
12	7. الهبات والمساعدات
12	ثالثاً: نتائجها
13	رابعاً : التوصيات والمقترحات
13	1. المستوى الماكرو إقتصادي
15	2. على المستوى المايكرو إقتصادي
16	خامساً: الخاتمة
17	المراجع

## لائحة الجداول

6.....جدول رقم : 1 التبادل التجاري بين لبنان والعالم.....

7.....جدول رقم:2 التبادل التجاري بين لبنان وبعض الدول لسنة 2016.....

## لائحة الرسوم

9.....الرسم رقم 1: توزع صادرات المنتجات الصناعية لشهر كانون الأول في العام 2016.....

نبدأ دراستنا الإقتصادية بحكمة وردت في كتاب "النبى" الذي وضعه الأديب جبران خليل جبران سنة 1923: "ويل لأمة تلبس ممّا لا تنسج، وتأكّل ممّا لا تزرع، وتشرب ممّا لا تعصر".

منذ استقلال الدول النامية عن مستعمراتها ومنتدبها بدأت ملامح جديدة من العلاقات الدولية تظهر في الأفق. تمثّل هذا النوع من العلاقات الدولية بخضوع بعض الدول النامية اقتصادياً وسياسياً وإجتماعياً وثقافياً إلى إرادة وهيمنة بعض الدول المتقدّمة ذات الإقتصادات الصناعية المتطوّرة أو الدول النفطية التي لديها الإمكانيات اللازمة لاستغلال موارد الدول النامية وعقد الإتفاقيات التجارية والمالية معها دون مراعاة المصالح الإقتصادية لهذه الأخيرة. وغالباً ما تكون هذه العلاقة غير متكافئة وترتكز على استغلال الدول المتبوعة للموارد الطبيعية والإقتصادية للدولة التابعة وفرض شروطها المختلفة عليها. إضافة إلى فرض منظومة تبادل تجاري غير عادلة ترتكز على إغراق أسواق الدول التابعة بالمنتجات الصناعية والزراعية المتبوعة وتحويل المجتمع المحلي إلى مجتمع استهلاكي غير منتج، وإلى سوق لترويج بضائع الدول الأقوى المتقدّمة.

وشكلت هذه المنظومة التجارية غير العادلة والمعقدة نوعاً جديداً من العلاقات الدولية تدعى "التبعية الإقتصادية".

وغالباً تتشكل التبعية الإقتصادية وتتبلور نتيجةً للتبعية السياسية والعكس صحيح . فكلّما كان النظام السياسي تابعاً للخارج ولا يراعي المصالح الوطنية والإستراتيجية لمواطنيه في العلاقات السياسية والدولية والتجارية والإجتماعية والثقافية التي يقيمها مع الدول الأجنبية، كلّما أدى ذلك بالتأكيد إلى تشكّل تبعيات سياسية وإقتصادية وإجتماعية وثقافية للخارج، تحمل معها تداعيات خطيرة على كل المستويات.

وفي بحثنا هذا، سنقارب موضوع التبعية الإقتصادية بإيجاز وسنعمد إلى تشخيصها، وتبيان أنواعها، واحتساب مؤشرات الإقتصادية وتحليلها، وأسبابها، ونتائجها، والتوصيات الضرورية للخروج منها، إضافة إلى الخاتمة.

## أولاً : أنواعها

من أبرز صور التبعية الإقتصادية في لبنان مثلاً الارتباط المفرط للإقتصاد اللبناني باقتصادات الدول العربية خصوصاً (التي تذهب إليها نسبة 56% من الصادرات اللبنانية وفقاً لأرقام سنة 2016) وبعض الدول الأجنبية (الاتحاد الأوروبي الذي تأتي منه نسبة 42 % من الواردات اللبنانية وفقاً لأرقام سنة 2016) عموماً . وقد اتّسمت التجارة الخارجية للبنان منذ الإستقلال بتركّز صادراته السلعية في عدد محدود من السلع التي تصدر إلى الأسواق العربية، وبتنوعها المفرط في الواردات المتزايدة القادمة من الدول الأجنبية. إضافة إلى التركيز الجغرافي لصادرات لبنان مع الدول العربية، وتدهور شروط تبادله التجاري مع معظم الدول وخاصة دول الاتحاد الأوروبي، حيث تتزايد باستمرار قيمة الواردات التي يستوردها لبنان من الخارج (18.705 مليار دولار سنة 2016) مقابل إنخفاض قيمة صادراته العامة إلى الحد الأدنى (2.977 مليار دولار سنة 2016).

## 1. التبعيّة التجاريّة

تتمثّل في الإعتماد المفرط من قبل الدولة التابعة على تصدير معظم سلعها الإستراتيجيّة إلى الدول المتبوعة والإستيراد منها بكميات كبيرة ومضاعفة مقارنةً بصادرات الأولى. فتؤدّي تلك التبعيّة المفرطة إلى ظهور تداعيات إقتصاديّة كبيرة، تتمثّل بانخفاض مجموع الإيرادات العامّة للدولة، تراكم دينها العام، العجز الدائم والكبير في ميزانها التجاري، إنخفاض قيمة عملتها الوطنيّة وإرتفاع نسبة البطالة فيها، الأمر الذي يؤدي بالنهاية إلى تعذر تحقيق أهداف التنمية الإقتصاديّة المستدامة في الدولة التابعة.

### جدول رقم : 1 التبادل التجاري بين لبنان والعالم

السنة	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	صادرات\ واردات	صادرات صناعية
2010	4.252	17.963	-13.711	%23.70	3.291
2011	4.265	20.158	-15.893	%21.15	3.334
2012	4.483	21.279	-16.796	%21.06	3.566
2013	3.935	21.228	-17.293	%18.50	3.384
2014	3.312	21.137	-17.825	%15.60	3.149
2015	2.952	18.069	-15.117	%16.3	2.956
2016	2.977	18.705	-15.728	%15.9	2.527

(أرقام الصادرات والواردات المبينة أعلاه بمليارات الدولارات - وزارة الصناعة اللبنانيّة - الجمارك اللبنانيّة)

### أ. مؤشّر درجة الانكشاف الاقتصادي

تُقاس التبعيّة التجاريّة عبر احتساب متوسط نسبة التّجارة الخارجيّة للدولة التابعة (الصادرات + الواردات) إلى الناتج المحليّ الإجمالي، يحدد هذا المؤشّر درجة الانكشاف الاقتصادي للدولة التابعة على العالم الخارجي (الدول المتبوعة ضمناً). ويبين كذلك مدى مساهمة التجارة الخارجيّة (الإستيراد والتصدير) في تكوين الناتج المحليّ الاجمالي للدولة.

فإذا نظرنا إلى إقتصاد لبنان، على سبيل المثال، نجد أنه يعاني من إنكشاف كبير على العالم الخارجي

بنسبة تعادل = ( 2,977 مليار د.أ. + 18.705 مليار د.أ.) / 25 مليار د.أ. x 100 = 41.7% في العام 2016.

يتبين لنا أن هذا المؤشر مرتفع ويدلّ على إعتقاد إقتصاد لبنان المفرط وبشكل كبير على العالم الخارجي في تكوين ناتجه المحلي الإجمالي، مما يجعله أكثر تعرّضاً للتقلّبات الإقتصادية العالمية ولمزاج الدول المتبوعة ويجعله في حالة تبعيّة تجارية دائمة للعالم الخارجي وخصوصاً الدول التي يصدر إليها ويستورد سلعه الأساسية منها.

### ب. مؤشر الميل المتوسط للإستيراد

تقاس التبعيّة التجارية أيضاً عبر إحتساب مؤشر الميل المتوسط للإستيراد الذي يمثّل متوسط نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي. ويعكس هذا المؤشر مدى تبعيّة الإنتاج القومي للإنتاج العالمي. وتدل المؤشرات المرتفعة في نسبة الواردات إلى إجمالي الناتج المحلي، على اعتماد الدول التابعة على العامل الخارجي في تغطية الطلب المحلي على السلع الأساسية والتنمويّة المتزايدة، نتيجة لتخلف القطاعات الإنتاجية في هذه الدول وإبتعاد بعض المستهلكين عن إستهلاك المنتجات الوطنية، ممّا جعلها بالتالي عاجزة عن توفير هذه الاحتياجات، فتعتمد إلى الإستيراد من العالم الخارجي، وذلك يشكّل التبعيّة الإقتصادية التي تقع على تلك الدول.

جدول رقم:2 التبادل التجاري بين لبنان وبعض الدول لسنة 2016

الدولة	الصادرات إليها	الواردات منها	العجز في الميزان التجاري
الصين	7,012	2,094,106	-2,087,094
الولايات المتحدة	54,152	1,184,073	-1,129,921
إيطاليا	34,790	1,408,954	-1,374,164
فرنسا	43,574	715,669	-672,095
روسيا	3,080	718,575	-715,495
تركيا	71,502	664,739	-593,237
المانيا	61,800	1,161,072	-1,099,272
مصر	58,067	773,644	-715,577
البرازيل	6,075	302,632	-296,557
السعودية	266,662	371,281	-104,619
الإمارات	238,671	337,314	-98,643
أوكرانيا	659	293,851	-293,192

(الأرقام بآلاف الدولارات- وزارة الصناعة سنة 2016)

بالنسبة لإقتصاد لبنان على سبيل المثال فإن نسبة تبعيته التجاريّة تعادل  
18.705 مليار د.أ. / (52 مليار د.أ. x 100) = 36% في العام 2016.

يدلّ هذا المؤشر المرتفع على الإعتماد الكبير لإقتصاد لبنان على الإستيراد من الخارج لتأمين حاجاته من السلع (18.705 مليار دولار سنة 2016) بدلاً من الإعتماد على إستهلاك منتجاته الوطنيّة (الصناعيّة - الزراعيّة) لتلبية هذه الحاجات. حيث قدّر حجم الإنتاج الصناعي اللبناني سنة 2016 بما يزيد عن 9 مليار دولار (وزارة الصناعة 2016) وبلغت صادراته الصناعية 2,527 مليار دولار. والجدير بالذكر أنّ الإنتاج الصناعي اللبناني لديه القدرة على النمو وتلبية حاجات الطلب المحليّ على الكثير من السلع التي تستورد من الخارج ويمكن إستبدالها بالمنتجات الوطنيّة.

عملية حسابية لتقدير قيمة الطلب المحليّ على السلع من أجنبيّة ومحليّة:

$$\begin{aligned} &= \text{الإنتاج الصناعي} - \text{الصادرات الصناعية} + \text{الواردات} \\ &= 18,705 + 2,527 - 9 = \\ &= 25,178 \text{ مليار دولار أمريكي} \end{aligned}$$

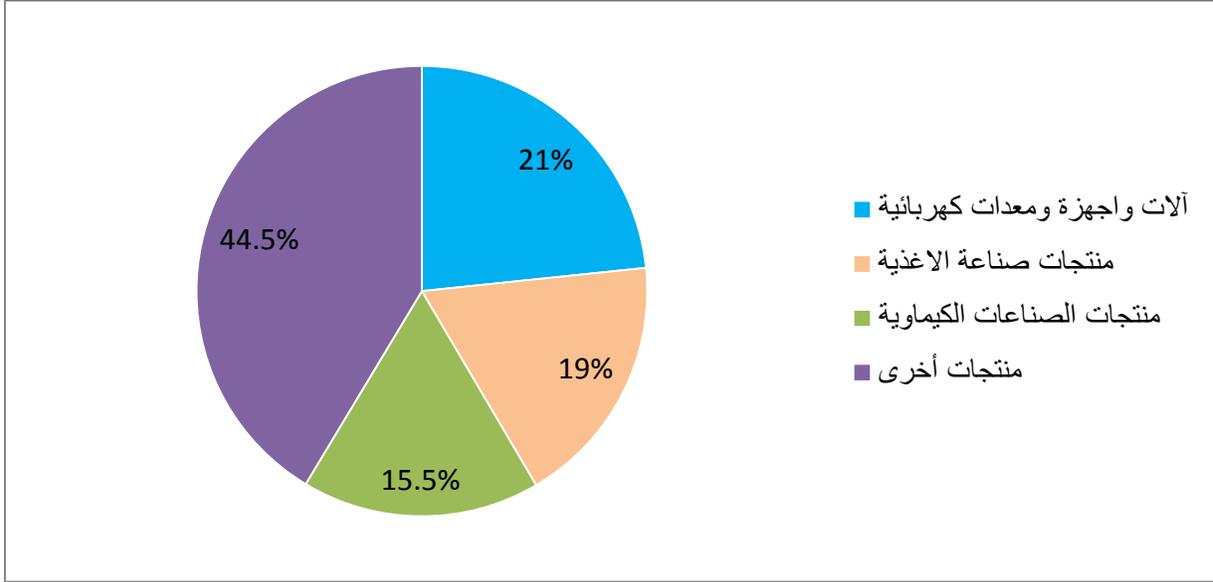
الإنتاج الصناعي يغطي الآن نسبة  $25,178 \div 6,473 = 25,7\%$  من قيمة الطلب المحليّ على السلع من أجنبيّة ومحليّة. يدلّ هذا المؤشر على أنّ القطاع الصناعي لديه الفرصة لينمو ويلبّي بين 50 و 75% من الطلب المحليّ على السلع التي تستورد من الخارج.

### ج. مؤشر التركز السلعي للصادرات

يبين لنا مؤشر التركز السلعي للصادرات مدى إعتماد الدولة التابعة على سلعة واحدة أو عدد قليل من السلع الأوليّة في صادراتها الإجمالية. كما يبيّن مؤشر التركز السلعي للصادرات اللبنانيّة مدى إعتماد إقتصاد لبنان على ثلاث سلع من السلع الأوليّة في صادراته الصناعيّة الإجماليّة حسب أرقام سنة 2016:

- آلات وأجهزة ومعدّات كهربائيّة = 21% من مجموع الصادرات
- منتجات صناعة الأغذية = 19%
- منتجات الصناعات الكيماويّة = 15,5%

## رسم رقم 1: توزيع صادرات المنتجات الصناعية لشهر كانون الأول في العام 2016



تكون مخاطر التبعية للخارج أقل وطأة إذا كانت الصادرات متنوعة. فالتقلبات في أسعار إحدى السلع المصدرّة يجعل الإيرادات أقلّ عرضةً للتقلبات الشديدة بتوزّع المخاطر على عدد كبير من السلع.

### د. التوزّع الجغرافي للتجارة الخارجية اللبنانية

يبين لنا التوزّع الجغرافي للتجارة الخارجية اللبنانية (صادرات وواردات) أنّ 56,5% من الصادرات اللبنانية تذهب إلى الدول العربية (30% إلى دول الخليج العربي) و15% إلى الدول الأوروبية و0,7% إلى الدول الأفريقية و11,6% إلى الدول الآسيوية غير العربية و3,8% إلى الدول الأمريكية و11,3% إلى الدول الأفريقية غير العربية. تبين لنا هذه النسب المذكورة أعلاه مدى اعتماد لبنان المفرط على الدول العربية لتصدير منتجاته، الأمر الذي يضع لبنان ضمن منظومة تبعية إقتصادية لآحول له ولا قوة فيها، بينما نجد أنّ هناك إمكانات كبيرة لزيادة الصادرات اللبنانية إلى الدول الأوروبية والأمريكية والأفريقية والأوقيانية لتوزيع المخاطر وتحسين الإقتصاد وتطوير المنتجات بتنوّع الحضارات والمتطلّبات.

ويعكس التركيز على تصدير سلعة واحدة أو عدد ضئيل من السلع الأولية في الصادرات اللبنانية مدى تخلف الهياكل الإنتاجية في الإقتصاد اللبناني ومحدودية قدرتها على إستغلال الموارد والثروات البشرية والإقتصادية والطبيعية المتاحة لإنتاج أنواع عديدة من السلع ذات القيمة المضافة. الوضع الذي يحتم على لبنان ضرورة تنويع صادراته وعدم الاعتماد على عدد قليل من السلع.

ويبين لنا التوزع الجغرافي للصادرات اللبنانية وفقاً لأرقام شهر كانون الأول من سنة 2016 أن:

- 70% من صادرات لبنان من منتجات صناعة الأغذية تذهب إلى الدول العربية و12.6% إلى الدول الأوروبية و8.8% إلى الدول الأمريكية.

- 62% من منتجات آلات وأجهزة ومعدات كهربائية تذهب إلى الدول العربية و5% إلى الدول الأوروبية و26.2% إلى الدول الأفريقية.

- 52% من منتجات الصناعات الكيماوية تذهب إلى الدول العربية و26% إلى الدول الأوروبية و15.5% إلى الدول الآسيوية غير العربية.

**جدول رقم 3: توزيع الصادرات الصناعية اللبنانية حسب المنتج المصدر وتكتلات الدول خلال شهر كانون الأول من العام 2016**

المجموع	مختلف *	الدول الأفريقية غير العربية	الدول الأمريكية	الدول الآسيوية غير العربية	الدول الأوقيانائية	الدول الأوروبية	الدول العربية	
494		162	46	5		7	273	منتجات المملكة الحيوانية
4,443		307	272	473	92	658	2,641	منتجات المملكة النباتية
4,498	20	104	1,106	80	284	682	2,222	شحوم ودهون وزيوت
41,556	383	1,733	3,693	646	839	5,222	29,040	منتجات صناعة الأغذية
447	109	23	2	7		31	275	منتجات معدنية
33,709	80	1,247	219	5,247	78	9,023	17,815	منتجات الصناعات الكيماوية
11,025	82	1,948	260	743	1	1,301	6,690	لدائن ومصنوعاتها، مطاط ومصنوعاته
833	1	46		58		225	503	جلود، جلود بفراء ومصنوعاتها
1,497		97		21		27	1,352	خشب ومصنوعاته
13,382	114	1,267	28	618	14	935	10,406	ورق وكرتون ومصنوعاتها
7,590	109	546	620	208	3	2,598	3,506	مواد نسيجية ومصنوعاتها
1,258	2	8		9		12	1,227	أحذية، أغطية رأس، ريش
1,734		452	70	3	4	102	1,103	مصنوعات من حجر جبس إسمنت
10,070		90	469	1,045		740	7,762	لؤلؤ، أحجار كريمة وشبه كريمة، معادن ثمينة (من دون ألماس الخام وسبائك الذهب والفضة بشكلها الخامي)
28,883	297	3,097	973	13,276	85	7,548	3,607	معادن عادية ومصنوعاتها
45,232	531	11,873	364	1,910	73	2,505	27,976	آلات وأجهزة ومعدات كهربائية
1,607	100	557	32	220	3	250	445	معدات نقل
1,014		112	13	3		350	536	أدوات وأجهزة للبصريات
8							8	أسلحة وذخائر
6,960	19	984	63	529	17	568	4,780	سلع ومنتجات مختلفة
216,275	1,847	24,653	8,230	25,100	1,493	32,784	122,167	المجموع

الأرقام المبيّنة أعلاه هي بالآلاف الدولارات ووزارة الصناعة والجمارك اللبنانية - كانون الأول 2016

## 2. التبعية الغذائية

تظهر هذه التبعية عندما تعاني دولة ما من الإنخفاض الكبير في نسبة اكتفائها الذاتي من العديد من السلع الغذائية الإستراتيجية ( القمح والذرة، السكر واللحوم وغيرها)، حيث يتم التعويض عن ذلك عبر الاستيراد المفرط من الدول المنتجة في العالم الخارجي، الأمر الذي يفرض عليها درجة من التبعية الإقتصادية والإعتماد على الدول الأجنبية المصدرة للغذاء.

### أ. نسبة التبعية الغذائية

تُقاس التبعية الغذائية بإحتساب العجز في الميزان الغذائي (الصادرات الغذائية - الواردات الغذائية). بالنسبة لإقتصاد لبنان على سبيل المثال وحسب أرقام سنة 2016 ، بلغ العجز في الميزان التجاري اللبناني الكلي = ( 15,728 ) مليار دولار.

ونسبة التبعية الغذائية وفقاً لأرقام سنة 2016 تعادل =

قيمة الصادرات الغذائية ( 445,5 مليون د.أ.) - قيمة الواردات الغذائية ( 1407 مليون د.أ.) = العجز في الميزان الغذائي التجاري (961,5 مليون دولار).

نسبة تغطية الصادرات الغذائية اللبنانية إلى الواردات الغذائية = 31,6%

### ب. الفجوة الغذائية

يبلغ حجم الفجوة الغذائية وفقاً لأرقام سنة 2016 = 100 - 31,6 = 68,4 %

جعلت هذه الفجوة إقتصاد لبنان يقع في تبعية غذائية واضحة للدول المصدرة للغذاء، ولا تقتصر آثار تلك التبعية على الأعباء الإقتصادية فحسب، بل تحمل أبعاداً أخرى، تهدد مستقبل الأمن القومي اللبناني. إذ أصبحت تجارة السلع الغذائية تمثل إحدى أدوات الضغط السياسي والاقتصادي الذي يمكن أن تمارسه الدول المتقدمة المصدرة لهذه السلع في منظومة العلاقات الإقتصادية الدولية.

إنّ الإنخفاض الكبير في نسبة الإكتفاء الذاتي لبعض الدول النامية يخلق فجوة غذائية كبيرة حيث تقوم الأخيرة بمعالجتها عبر الإستيراد من الدول الأجنبية المتقدمة، الأمر الذي يكلف الدول النامية مبالغاً ضخمة من النقد الأجنبي وبالتالي عجزاً مالياً وإجتماعياً وإقتصادياً وصولاً إلى العجز السياسي أمام مشكلة تتزايد حجماً سنة بعد سنة وتصل إلى كارثة وطنية حتمية في حال لم يعمل المجتمع، بقطاعيه العام والخاص، على معالجة الوضع بالسرعة القصوى في مختلف المجالات السيادية للدولة.

### 3. التبعيّة الماليّة

وظّفت بعض الدول النامية جزءاً كبيراً من فائضها المالي المتأتّي من عائدات الموارد النفطية وغيرها في مصارف وإستثمارات أجنبية في الدول المتقدّمة. فجعلت تلك التوظيفات الماليّة هذه الدول المودعة عرضةً لمخاطر المصادرة والتجميد والإنخفاض المستمر في القوة الشرائية للعملة الأجنبية بسبب إرتفاع معدلات التضخم العالميّة وزيادة تقلبات أسعار الصرف. فضلاً عن خسارتها للأرباح الناتجة عن إستثمار هذه الودائع في الدول المودع لديها على مختلف المستويات.

كما أن إزدياد حجم المديونية الخارجيّة للدول النامية، الناتج عن الاقتراض المستمر من الدول والبنوك والمؤسسات الماليّة الأجنبية الدولية بهدف تأمين التمويل اللازم لعملية التنمية الإقتصاديّة فيها، قد شكّل نوعاً خطيراً من أنواع التبعيّة الماليّة. فالقروض المقدّمة من بعض البنوك الدوليّة جعلت الدول النامية عرضةً لتدخلات من قبل تلك البنوك على المستويات الإقتصاديّة والإجتماعيّة والسياسيّة. تظهر تلك التدخلات حيناً في فرض بعض الإصلاحات الماليّة على البلدان المودعة وحيناً آخر بفرض تغييرات في الهيكلية الإقتصاديّة للدول النامية. وفي معظم الحالات، أدّت هذه الإجراءات إلى شروخ كبيرة في المجتمعات لأسباب عديدة منها:

- تجاهل الثقافات الوطنيّة المجتمعية
- إجراءات قاسية
- -عدم تناسب بين المنطلقات والنتائج

#### أ. نسبة الديون الخارجيّة إلى الناتج القومي الإجمالي

تحدد نسبة الديون الخارجيّة إلى الناتج القومي الإجمالي مدى اعتماد الدولة المدينة على العالم الخارجي في تمويل قطاعاتها الاستهلاكيّة والاستثماريّة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة تبعيتها الماليّة إلى الجهات المقرضة.

( مثال على ذلك: نسبة الدين العام اللبناني إلى مجموع الناتج الإجمالي = 78 مليار د.أ. \ 52 مليار د.أ. = 150% وفقاً لأرقام سنة 2016).

يدلّ هذا المؤشّر على قدرة تسديد لبنان لدينه العام. فكّما تراجعت هذه النسبة، ارتفعت قدرة لبنان على تسديد مستحقّاته الماليّة، وتراجعت المخاوف من إمكانية أن يشهد تصنيفه الائتماني تخفيضاً من قبل وكالات التصنيف الائتماني والعكس صحيح.

## ب. إعادة جدولة الديون وشروطها

إنّ إعادة جدولة الديون المتمثلة بتعديل الشروط الأصليّة الواردة في إتفاقيات القروض الماليّة وذلك بهدف إطالة آجال استحقاقها ومدة فترات السماح وفتح الإعتمادات الماليّة لتوفير السيولة اللازمة للدول النامية، ليست إلاّ حلاًّ قصير الأجل يهدف إلى التغلّب على مشكلة السيولة لدى الدولة المدينة. ويتم ذلك عبر إعطائها فرصة من الوقت لتتمكن من تصحيح أوضاعها الإقتصاديّة، لتصبح قادرة على الوفاء بالتزاماتها تجاه دائنيها في المدى القريب وفقاً لشروط صندوق النقد الدولي ونذكر أهمّها:

- تخفيض قيمة العملة الوطنيّة للدولة المدينة.
- تخفيف الرقابة على صرف العملات الأجنبيّة وتوفير حرية التعامل بها.
- إلغاء القيود المفروضة على الواردات (رسوم جمركية - عوائق تقنية وفنية - إجازات إستيراد وغيرها).
- إلغاء الدعم الحكومي للسلع الأساسيّة التي يستهلكها الفقراء ومحدودي الدخل.
- إيقاف عملية التوظيف في القطاع العام.
- تخفيض الإنفاق العام بشقّيه الجاري (رواتب - تعويضات) والاستثماري (بنى تحتية، إلخ.) وزيادة الضرائب على السلع والخدمات (الضريبة على القيمة المضافة، إلخ.) ورفع أسعار الفائدة المحليّة.
- تشجيع الإستثمارات الأجنبيّة الخاصة، وذلك من خلال توفير كل التسهيلات اللازمة: كالإعفاء من الرسوم الجمركيّة، وإمكانية حصولها على المواد الأوليّة والأراضي بأسعار رخيصة، والسماح لها بحريّة تحويل أرباحها إلى الخارج. ومحاولة توجيه الإستثمارات نحو القطاعات التصديريّة بهدف الحصول على العملات الأجنبيّة اللازمة لسداد أعباء الديون الخارجيّة.

## 4. التبعية الإغترابية

تحصل عند وجود عدد كبير من المغتربين لدولة نامية في دول الإغتراب بهدف العيش أو العمل المؤقت أو الهجرة. إذ تمارس مجموعة من الدول المتقدّمة أو النفطية ضغوطاً متعدّدة على الدول النامية بهدف الخضوع والإلتزام بسياساتها وتتمثّل هذه الضغوط بالترحيل أو الخضوع لشروط وسياسات الدول المضيفة.

فلبنان لديه ما يقارب 14 مليون مغترب منتشرين حول العالم يرسلون سنوياً ما يقارب 7.3 مليار دولار إلى بلدهم ( البنك الدولي سنة 2016 ). يعمل ما يقارب نصف مليون لبناني في دول الخليج العربي، على سبيل المثال، ويرسلون إلى لبنان ما يقارب 3 مليارات دولار سنوياً أي ما يعادل 41 % من مجموع تحويلات المغتربين اللبنانيين السنويّة إلى لبنان، وهذا مفاده أنّ أي هزة إقتصاديّة أو إجماعيّة في دول الإقامة تؤدي حكماً إلى إختلال إضافي في ثبات ونمو الناتج المحليّ وزيادة في العجز المتراكم في مختلف المجالات الإقتصاديّة.

## ثانياً: أسبابها

### 1. الغزو الثقافي

أدى انخفاض الشعور بالحس والانتماء الوطنيين والدفاع عنهما وعدم التوعية حول الأهمية الوطنية للعيش المشترك والتعايش السلمي والتحفيز على حب الوطن وكل ما يسهم في تقدمه وتطوره إلى إفساح المجال للغزو الثقافي الأجنبي وسهّل إختراق البيئة الثقافية والإجتماعية الوطنية وأزال العادات والتقاليد والأعراف في بعض الدول النامية. إضافةً إلى منظومة العولمة التي أزالَت الحدود بين الدول وسهلت حرية التنقل بينها ومكّنت مختلف الشعوب من الاطلاع على ثقافات وعادات شعوب الدول الأخرى وخاصة الدول المتقدمة.

إذ جعلت ثورة المعلومات والاتصالات كل دول العالم مكشوفة أمام بعضها البعض مع إختلال في التوازن بين القدرات والإمكانيات من دون أية حواجز، الأمر الذي سمح لبعض مواطني الدول ذات الاقتصادات النامية من إنتهاج سياسة الإلتحاق العمياء للدول المتقدمة والإقتداء بها في كل المجالات (السياسية والإقتصادية والإجتماعية والقانونية والثقافية، إلخ) من دون التفكير بما يتلاءم وينسجم مع عاداتها وتقاليدها وإمكاناتها ومصالح أوطانها الإستراتيجية، وهذا ما زاد من تبعية الدول النامية لبعض الدول المتقدمة.

### 2. التخلف الإقتصادي

يتمثل بإنخفاض مستوى المعيشة وإرتفاع نسبة البطالة في الدول النامية بسبب عدم الإستفادة من القدرات البشرية والانتاجية (القطاعات الصناعية والزراعية) والإقتصادية لهذه الدول وبسبب عدم توفر رأس المال التشغيلي والإستثماري والضعف في مجالات تطوّر التقدّم العلمي في التكنولوجيا والمعلومات والإبتكارات والبحوث العلمية الحديثة.

### 3. إتفاقيات تجارية غير عادلة

يؤدي إلزام الدولة النامية بإتفاقيات تجارية غير عادلة إلى زيادة العجز في ميزانها التجاري وميزان المدفوعات، الأمر الذي يزيد من التبعية الإقتصادية المترافقة مع التداعيات التالية:

- إغراق الوطن بسلع أجنبية تضرّ بقطاعه الإنتاجيين الصناعي والزراعي وتؤدي إلى ضعف النمو الإقتصادي ونقص التنمية والتطوير.
- إرتفاع معدلات البطالة بين الشباب بنسب عالية وزيادة معدلات الهجرة وخاصة هجرة الأدمغة.
- هروب الرساميل والإستثمارات الأجنبية المباشرة من الوطن إلى الخارج وإرتفاع قيمة الدين العام وإزدیاد التدهور الإقتصادي.

#### 4. هجرة الأدمغة

أدت هجرة الشباب وخاصة أصحاب الإختصاصات العلمية إلى الدول المتقدمة بحثاً عن فرصة عمل أو مكان أفضل للعيش إلى إفراغ الدول النامية من قدراتها البشرية الشابة التي تحتاجها في عملية الإنماء الإقتصادي والإجتماعي والسياسي، وغيرها. فشكّلت هذه الهجرة خللاً فادحاً في الهرم السكاني لبعض الدول النامية، الأمر الذي عطل عمل منظومة الموارد البشرية لديها وأثر على نموها الإقتصادي المستدام.

#### 5. الإرتباط بالعملات الأجنبيةة

إنّ مرحلة النمو والتطور الإقتصادي التي وصلت إليها الاقتصادات المتقدمة، جعلت معظم الدول النامية تسعى إلى ربط عملاتها الوطنية بعملات الدول المتقدمة ( الدولار - اليورو- الين الياباني، إلخ) بهدف المحافظة على الإستقرار النقدي لعملاتها ومكافحة التضخم المالي، نظراً لتدني نسب التضخم لدى الدول المتقدمة. أدى هذا الربط النقدي إلى زيادة تبعية الدول النامية الإقتصادية للدول المتقدمة، وجعل إقتصادات الدول النامية عرضة للإهتزازات والتقلبات السياسية والإقتصادية العالمية (الأزمة المالية العالمية في الولايات المتحدة الأمريكية - 2008).

#### 6. الإستثمار الأجنبي

تلعب الشركات المتعددة الجنسيات دوراً بارزاً في الإقتصاد العالمي، حيث تتحكّم في ما يقارب ثلث الإنتاج العالمي، ومهما يكن للإستثمار الأجنبي من إيجابيات، وفوائد إلا أن له العديد من التداعيات السلبية على الاقتصادات القومية للدول النامية أهمها:

- الأرباح المالية التي يجنيها المستثمر الأجنبي من خلال إستثماراته تحوّل فوراً إلى بلده الأم، الأمر الذي يؤدي إلى تزايد العجز في ميزان مدفوعات الدول المستضيفة لهذه الإستثمارات .
- تخصّص الدول النامية في إنتاج المواد الأولية وتصديرها، وتفرغ الدول الصناعية المتقدمة لإنتاج المنتجات الصناعية يحرم الدول النامية من تحقيق التقدّم العلمي والتقني والإبتكار في المجال الصناعي، الأمر الذي يضعف القطاعات الصناعية للدولة النامية ويمنعها من التطور ويزيد من قيمة إستيرادها للمنتجات الصناعية لتلبية حاجاتها المحلية. الأمر الذي يؤدي إلى تداعيات إقتصادية تتمثّل بانخفاض المستوى المعيشي، زيادة العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات، وإرتفاع حجم الدين العام، وتدهور قيمة العملة الوطنية وزيادة نسبة الهجرة بين الشباب.

## 7. الهبات والمساعدات

إنّ الاقتصاد القائم على القروض والمساعدات الخارجية والهبات على أنواعها:

- يفقد الدولة إستقلالها وهيبته وكرامتها وإحترامها بين الدول الأجنبية ويجعلها خاضعة وتابعة لإرادة الدول المتقدمة.
- يمنع عن الدول أي فرصة للنمو أو الاكتفاء الذاتي، أو التطور أو زيادة الإنتاج الصناعي ويحول المجتمع المحلي مجتمعاً استهلاكياً خمولاً، وسوقاً لترويج بضائع الدول الأجنبية.
- إنتشار الفقر وإرتفاع اسعار السلع، وإزدياد نسبة التضخم ونسبة البطالة خصوصاً بين الشباب المتعلم وزيادة التفاوت بين طبقات المجتمع.

## ثالثاً: نتائجها

- انخفاض المستوى المعيشي لمواطني الدولة التابعة وإرتفاع نسبة البطالة وخصوصاً بين الشباب.
- عدم الإستفادة من القدرات الإنتاجية والموارد البشرية للدولة بسبب عدم توفر رأس المال والخبرات والمهارات العلمية والتقنية العالية .
- وجود الرأسمال الأجنبي المتغلغل في القطاعات الإقتصادية المتعددة (الشركات الأجنبية - الإمتيازات الأجنبية، إلخ).
- إرتفاع نسبة الدين العام للخارج، وزيادة قيمة القروض المقدمة من البنوك الدولية والمشروطة بإصلاحات في الهيكلية الإقتصادية للدول المقترضة بهدف الهيمنة عليها مستقبلاً.
- اعتماد الدول النامية المفرط على الدول المتقدمة في تأمين الاحتياجات الأساسية لمواطنيها (من سلع وخدمات، إلخ).
- ضعف تنافسية ونوعية منتجات الدول النامية يمنعها من الوصول إلى الأسواق العالمية لزيادة حجم صادراتها.
- خسارة الدول النامية ثرواتها المالية والطبيعية بسبب الإرتباط العضوي لأسواقها المالية بالأسواق الأجنبية.
- إرتباط اقتصادات الدول النامية بتداعيات كل الأزمات الإقتصادية العالمية التي قد تتعرض لها أسواق الدول المتقدمة، ما قد يؤدي إلى تعرض الدول النامية لخسائر إقتصادية ضخمة تفوق قدراتها.
- ربط عملات الدول النامية بالعملات الأجنبية للدول المتقدمة (الدولار- اليورو- الين، إلخ.) يؤدي إلى تراجع كبير في الإقتصادات النامية.
- إلزام الدولة النامية باتفاقيات تجارية غير عادلة يؤدي إلى زيادة العجز في ميزانها التجاري وميزان المدفوعات.
- توقيع إتفاقيات إقتصادية تحصل بموجبها الدول المتقدمة على حق التنقيب عن الموارد الطبيعية دون مراعاة لمصالح الدول النامية تجعل الدول المتقدمة تتحكم بالقرار السياسي والاقتصادي للدول النامية وتجعلها تابعة لها.
- تأثر الأنظمة السياسية والإجتماعية سلباً وفقدان السيادة والإستقلال الحقيقي للدولة وإنعكاسات ذلك على مواطني الدولة.

- تفشي الفساد وعدم الكفاءة وإنحدار القيم ومستويات التعليم والثقافة وتنامي الجريمة والعصابات والفقير.

## رابعاً : التوصيات والمقترحات

لخروج لبنان من مشكلة التبعية الاقتصادية التي تعاني منها معظم الدول النامية، ينبغي العمل على:

### 1. المستوى الماكرو إقتصادي

- العمل على تعزيز الشعور بالحس والانتماء الوطنيين منذ الصغر والدفاع عنهما والتوعية حول الأهمية الوطنية للعيش المشترك والتعايش السلمي والتحفيز على حب الوطن وكل ما يسهم في تقدمه وتطوره، وحماية مصالحه الإستراتيجية من أجل مواجهة الغزو الثقافي الأجنبي والإستفادة منه بما يحق التنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية لوطننا ومنعه من التأثير السلبي على البيئة الثقافية والاجتماعية الوطنية والمحافظة على العادات والتقاليد والأعراف.
- تعيين خبراء اقتصاديين مؤهلين، من أصحاب الكفاءات العالية في القطاع العام، وتشكيل فريق عمل دائم متحرك ومتفرغ يضم ممثلين عن جميع الوزارات المعنية بالتجارة الدولية تكون مهمته وضع السياسات الدبلوماسية الاقتصادية المناسبة، والتحضير للإتفاقيات الدولية والمفاوضات وعقد الإتفاقيات التجارية الدولية وتقييمها ومراجعتها عند الحاجة. من أجل الحد من التبعية الاقتصادية التي يعاني منها وطنهم، وإستخدام الدبلوماسية الاقتصادية المرنة في المفاوضات مع الدول المتقدمة لتجنب الصدام وفي نفس الوقت العمل على بناء علاقات اقتصادية متكافئة ومتوازنة مع مختلف الشركاء التجاريين في العالم.
- ويجب أن يكون هؤلاء الإقتصاديين قادرين على فهم القضايا العالمية الاقتصادية والبيئية المعاصرة والتفاوض بشأنها من منظور علمي ووطني والإحاطة بجميع التطورات الحديثة والنظريات في عالم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأزمات الاقتصادية العالمية والتكاملية والتخصصية والعولمة والقدرات الإنتاجية الوطنية والبيئية والتنمية المستدامة. الأمر الذي يؤدي إلى تقديم خدمة أفضل للأمن الاقتصادي الوطني وتحقيق المصالح الإستراتيجية للوطن.
- توفير الدراسات الاقتصادية والتقارير عن البلدان المستهدفة ورصد فرص الإستثمار المشتركة والمحتملة وجمع المعلومات عن مختلف جوانب الإقتصاد العالمي وتحليلها وبناء سياسات وخطط وبرامج عمل مناسبة.
- عقد إتفاقيات تجارية مدروسة ومخطط لها ( إتفاقيات الشراكة، اتفاقية التجارة الحرة، وما إلى ذلك) تهدف إلى زيادة صادرات المنتجات الوطنية وخفض عجز الميزان التجاري.
- خلق صورة وطنية إيجابية من خلال تحسين السمعة الوطنية والترويج للمنتجات الوطنية (الجودة، التعبئة والتغليف، وسائل الإعلام، المغتربين، إلخ.) وتسويق الوطن إقتصادياً وسياحياً وثقافياً وسياسياً.

- تنظيم إجتماعات مع تجمّعات المغتربين في مختلف دول العالم لتوحيد الجهود ولتنسيق خطواتهم وتحفيزهم على العمل مع الدبلوماسيين بهدف تعزيز وتسويق المنتجات الوطنيّة.
- تنظيم المؤتمرات الداخلية والخارجيّة لتسهيل وتعزيز الصادرات، وإقامة المعارض الداخليّة والخارجيّة لترويج المنتجات الوطنيّة ولتعزيز التواصل بين المصدرين مع غيرهم من المستوردين الأجانب وتفعيل دور السلك الدبلوماسي والملحقين التجاريين.
- تأسيس شبكة تواصل تربط جميع السفارات معاً ومع وزارة الخارجية والمغتربين وإنشاء موقع إلكتروني لربط غرف التجارة والصناعة الوطنيّة مع نظيراتها الأجنبيّة .
- العمل على زيادة التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص عبر العمل على إيجاد الثقة المتبادلة بينهما حتى تتمكّن الحكومة من وضع السياسات والخطط الإستراتيجيّة الوطنيّة الهادفة إلى تحقيق أهداف التنمية الإقتصاديّة المستدامة وتخفيف أعباء التبعيّة الإقتصاديّة مع المحافظة على الأمن الإقتصادي للوطن.
- إطلاق الوكالات والإتحادات والمجالس الوطنيّة والإقليميّة والدوليّة التجاريّة الداعمة للصادرات بهدف زيادة الصادرات وتوسيع الأسواق.
- العمل على توفير الأمن والاستقرار والعدالة والرفاه الإجتماعي وضمان حقوق وواجبات المواطنين والإنسان بشكل عام، والاهتمام بشكل خاص بأصحاب الإختراعات والأبحاث والكفاءات والخبرات العلمية، وتوظيفها في خدمة التنمية الإقتصاديّة.
- الاعتماد على القدرات البشرية والموارد الإقتصاديّة المحليّة في بناء منظومة الاقتصاد القومي والإستفادة من الخبرات الأجنبيّة ولكن ليس على حساب إستقلالية الوطن في اتخاذ القرارات الإستراتيجيّة الإقتصاديّة والسياسيّة المتعلقة بكافة المجالات، لكي نتمكّن من تحقيق نوع من الاكتفاء الذاتي.
- زيادة الوعي لدى المجتمع الوطني المقيم والمغترب حول أهميّة دعم القطاعات الإنتاجيّة الوطنيّة (الصناعيّة والزراعيّة) ودورها في المنظومة الإقتصاديّة المتمثّلة في القاعدة الذهبيّة:
- مجموع الناتج المحلي = الإستهلاك + الإستثمار + الإنفاق الحكومي + (الصادرات - الواردات)
- من أجل زيادة النمو الإقتصادي وزيادة الصادرات وتحقيق التوازن الإستراتيجي في ميزان المدفوعات والميزان التجاري وتأمين حاجات السوق المحلي من السلع الوطنيّة لتحقيق الإكتفاء الذاتي.
- جذب الإستثمارات الأجنبيّة الموثوقة والمفيدة للإقتصاد الداخلي إلى القطاعات الإنتاجية (الصناعيّة والزراعيّة) لزيادة قطاع الإستثمارات الذي بدوره سينشّط الدورة الإقتصاديّة ويخلق فرص عمل جديدة مما يؤدي إلى زيادة في الدخل الوطني العام. و هذا بدوره سينعكس إيجاباً على زيادة الإستهلاك لدى المواطنين وبالتالي إلى زيادة واردات الخزينة الحكوميّة من الضرائب المباشرة وغير المباشرة فنتمكّن الحكومة من سدّ العجز الحكومي وإقامة التوازن بين النفقات والواردات.
- تشجيع ودعم الصادرات الصناعيّة والزراعيّة لتأمين دخول العملات الأجنبيّة إلى لبنان التي تؤدي بدورها إلى خلق توازن إقتصادي في القطاع المالي بين الطلب الكلي على النقد الأجنبي والعرض الكلي للنقد الأجنبي ممّا يحول دون إرتفاع أسعار صرف العملات الأجنبيّة على حساب الليرة اللبنانيّة.
- تشجيع الإبتكار والأبحاث والمشاركة فيها مادياً وعملياً وبشرياً ومساندة القطاعات التي ترغب في النّقْدَم التكنولوجي والعلمي ورعاية الإبتكارات الصناعيّة. إضافة إلى تشجيع قدرات الإبداع بالتنسيق مع الجهات الحكوميّة وغير الحكوميّة المعنيّة والجامعات، والجمعيات، والنقابات ومراكز الأبحاث ووضع النصوص القانونيّة ذات الصلة وتطويرها باستمرار.

- تأمين الأمن الاقتصادي والمصالح الإستراتيجية للوطن وخدمتها من خلال استخدام العلاقات الدولية (على مستوى الحكومات والقطاع الخاص والأشخاص، إلخ.) لتحفيز التجارة الدولية، وتعزيز المصالح الوطنية، وزيادة النمو الاقتصادي وتمكين الشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من العولمة للوصول إلى الأسواق العالمية بهدف زيادة صادراتها وجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، عبر تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية على أنواعها:
  - دبلوماسية التبادل التجاري: لتنظيم وعقد الإتفاقيات التجارية الثنائية والاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف العادلة ( إتفاقيات التجارة الحرة، إتفاقيات الشراكة ، منظمة التجارة العالمية، إلخ. وتقييمها ومراجعتها عند الحاجة .
  - دبلوماسية الترويج التجاري: لتعزيز التجارة والإستثمار، الترويج للشركات التجارية الوطنية وتعزيز السياحة.
  - الدبلوماسية المالية : لمتابعة سياسات أسعار الصرف العالمية، تخفيف الديون الأجنبية، وتنظيم العملات، وعمليات السواب SWAP، ومتابعة ملف رفع العقوبات المالية وغيرها.
  - الدبلوماسية التحفيزية: لتعزيز الإستفادة من المساعدات الإنمائية، والإعانات، والمساعدات الإنسانية والتعليمية ومنح العضوية في المنظمات الدولية (منظمة التجارة العالمية، إلخ.) وغيرها الكثير من المساعدات لتحقيق مصالح الدولة الاقتصادية والإستراتيجية.
  - دبلوماسية التدابير القسرية: لمواجهة الأساليب المتعددة كفرض العقوبات المالية، والحصار، والمقاطعة، والقائمة السوداء، والحظر على بعض المنتجات والأشخاص وتعليق المساعدات، وغيرها الكثير من وسائل الضغط لحماية المصالح الاقتصادية والسياسية.

## 2. على المستوى المايكرو إقتصادي

- في المجال الصناعي، أوردت وزارة الصناعة اللبنانية في رؤيتها التكاملية (لبنان الصناعة 2025) التي أعلنتها عام 2015 وخطتها التنفيذية الإستراتيجية للعام 2020 التي وضعتها وبدأت العمل على تطبيقها عام 2016 وخطتها التشغيلية للعامين 2016-2017 ومشروعها لسياسة إقتصادية شاملة " لبنان الإقتصاد 2025" معظم بنود هذه الخطة (خصوصاً البنود التي تقع ضمن صلاحيات وزارة الصناعة)، وكانت السبّاقة في البدء في تنفيذها. وقد أجرت وزارة الصناعة تقييماً سنوياً لأول سنة تشغيلية ( 2016-2017) من الخطة الإستراتيجية وجاءت النتائج إيجابية جداً.
- وتعمل الوزارة على مختلف الصعد ضمن نطاق مهامها وصلاحياتها على:
- رفع مستوى مواردها البشرية علمياً وعملياً ونفسياً وعلائقياً.
  - فتح قنوات التواصل في الداخل والخارج بناءً على رؤية واضحة وخطط وبرامج مدروسة وأهداف مفيدة للبنان وقابلة للتنفيذ.
  - متابعة وتحليل الظروف والمستجدات داخلياً وإقليمياً ودولياً وإعداد الدراسات والسياسات والخطط وفق الإمكانيات المتوفرة والظروف المحيطة والتوقعات المنطقية والمبادئ العلمية والإستفادة من الخبرات والتجارب.
  - البحث العلمي والتطوير والإبتكار ونشر ضرورة الفكر الإبداعي وأهميته لتقدّم ثابت ومزدهر.
  - الإعلام من أجل الصناعة بطريقة مدروسة ثابتة وهادفة.
  - تنظيم المؤتمرات والندوات والطاولات المستديرة والمشاركة فيها داخلياً وخارجياً.
  - العمل على التخصصية والتكامل في الإنتاج لتأمين القدرة على المنافسة والتنمية.

- توجيه الصناعة والإقتصاد نحو إنتاج متطور فاعل وقادر ودينامية إنتاجية خبيرة علمية عالية المستوى والجودة.
- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لرفع مستواها العملي والإنتاجي وتعزيز طاقاتها التصديرية بهدف زيادة صادراتها وتشجيع القطاع الخاص على فتح شركات تسويق متخصصة في الخارج بهدف التسويق للمنتجات الوطنية.
- إنشاء مناطق صناعية متطورة، نموذجية ومسدّمة بالشراكة مع القطاع الخاص والجهات الدولية المانحة والخبيرة .
- العمل على التنمية الإقتصادية والإجتماعية لاسيما في الأرياف عبر نشر الفكر الصناعي وقوننة أوضاع المصانع وزيادة فرص العمل وتحسين البيئة.
- خلق فرص العمل وتقريب البرامج التعليمية ومستويات التعليم من الحاجات الوظيفية الإنتاجية.
- تشجيع المبادرات وريادة الأعمال بين الشباب وخرّيجي الجامعات.
- العمل على زيادة الصادرات وتخفيض الواردات وزيادة الإنتاج وتوسيع السوق المحلي بمختلف الوسائل المتاحة قانونياً ومالياً وعملياً وإدارياً.
- العمل على تعميم ونشر أهمية الأمن الإقتصادي والأمن الصناعي والإنتاجي للتوعية المجتمعية والمساهمة في كفاية إنتاجنا الوطني لحاجات الإستهلاك المحلي بأكبر قدر ممكن كماً ونوعاً وجودة.

## خامساً: الخاتمة

لا تسمح التبعية الإقتصادية بتطوير وتنمية الإقتصادات النامية بل تقضي على حق أفرادها في الإبداع والإبتكار والتعلم للإنتقال بثبات نحو عصر إقتصاد المعرفة. فلا بد من توفر الإرادة السياسية للدولة التابعة للتخلص قدر الإمكان من أعباء التبعية الإقتصادية، حيث أن ارتباط الدول ببعضها البعض في التجارة والموارد الطبيعية والسياسات والمصالح والتفاعل ضمن عولمة متزايدة يجعل التبعية أمراً طبيعياً إذ ينبغي أن ينصبّ العمل على تخفيف نسبة التبعية إلى الحد الذي يتناسب مع سيادة الدولة ورفاهية شعبها وسلامة إقتصادها والعمل على تعزيز الشعور بالحس والانتماء الوطنيين والدفاع عنهما والتحفيز على حب الوطن وكل ما يسهم في تقدّمه وتطوّره وتميّزه بين الدول.

فأمن الوطن الإقتصادي والإستراتيجي لن يتحقّق إلا بدعم منظم وبناء مبني على إستراتيجيات هادفة لتطوير القطاعات الإنتاجية (الصناعية - الزراعية ) الكفيلة بتأمين الحدّ الأقصى من حاجاتنا الأساسية من السلع وتحقيق الإكتفاء الذاتي بأكبر قدر ممكن، وزيادة تنافسية منتجاتنا الوطنية لتكون قادرة على الوصول إلى الأسواق العالمية. إضافة إلى عقد الإتفاقيات التجارية العادلة التي تؤمن المصلحة الإستراتيجية والقومية لوطننا بهدف زيادة قيمة الصادرات الصناعية والزراعية وتحقيق التوازن الإستراتيجي في ميزان المدفوعات والميزان التجاري.

فيؤدي هذا التوازن الإقتصادي إلى تحريك العجلة الإقتصادية وتنمية كافة القطاعات الإقتصادية الأخرى (التجارية والخدماتية ) وبالتالي خلق فرص عمل مسدّمة لشبابنا المتعلّم واستيعابه في مختلف القطاعات الصناعية والزراعية والتجارية والخدماتية المتطورة والقادرة على دخول العصر الرقمي بثبات وتحقيق النمو الإقتصادي المسدّم وتحسين المستوى المعيشي وزيادة الدخل الوطني.

إنها مسألة قرار والتزام ورؤية سليمة وتخطيط هادف ومواطنية صادقة، لا نراها مستحيلة التحقيق المهمّ أن نبدأ المسار، فالوقت لا يعوض.

## المراجع

1. الرؤية التكاملية للقطاع الصناعي في لبنان (لبنان الصناعة 2025) إصدار وزارة الصناعة، حزيران 2015.
2. الرؤية الإقتصادية ( لبنان الإقتصاد للتنمية المستدامة 2025 ) إصدار وزارة الصناعة، كانون الثاني 2017 .
3. الخطة الإستراتيجية التنفيذية لوزارة الصناعة ( 2016-2020) إصدار وزارة الصناعة، تموز 2016.
4. الخطة التشغيلية لوزارة الصناعة (2017- 2016) إصدار وزارة الصناعة، تموز 2016.
5. الدبلوماسية الإقتصادية، إصدار وزارة الصناعة، تموز 2017 .
6. إقتصاد المعرفة، إصدار وزارة الصناعة، أيلول 2017.
7. أرقام وإحصاءات وزارة الصناعة.
8. أرقام وإحصاءات إدارة الجمارك اللبنانية.